

المرأة، والهندسة، والمجتمع

# فهم الفجوات الجندرية في بحوث التعليم الهندسي في دول مجلس التعاون الخليجي



- د. فاطمة كيان فضل المولى، محاضر، برنامج المتطلبات العامة  
عمادة الدراسات العامة - جامعة قطر  
د. سبأ قاضي، عميد الدراسات العامة - جامعة قطر  
د. محمد فضل المولى، عضو هيئة تدريس  
برنامج هندسة البترول، جامعة تكساس أي أند إم في قطر  
د. أحمد الدعيس، باحث ما بعد الدكتوراه، قسم علم النفس  
الجامعة النرويجية للعلوم والتكنولوجيا، النرويج

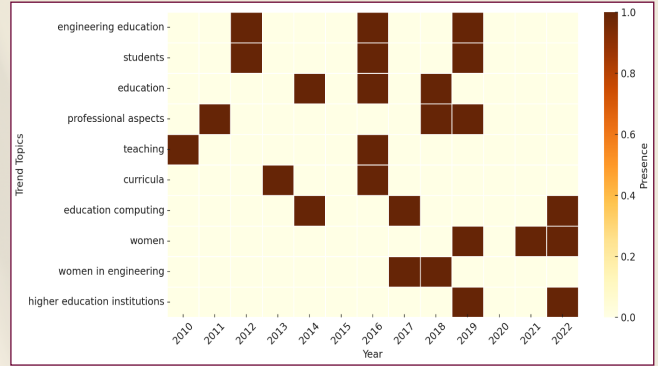
تُعد الهندسة محوراً أساسياً في استراتيجيات التنمية لدول مجلس التعاون الخليجي، إذ تسعى هذه الدول إلى تنويع اقتصاداتها بعيداً عن النفط والاستثمار في بناء مجتمعات قائمة على المعرفة. ويقع التعليم والابتكار وتنمية رأس المال البشري في صميم هذا التحول، حيث يُمثل التعليم الهندسي حجر الزاوية لتطوير القوى العاملة وتلبية احتياجات الصناعة وتحقيق الاعتماد الذاتي الوطني. ورغم أن تمكين المرأة يُعدُّ أولوية وطنية مشتركة بين دول المجلس، ورغم التقدم الملحوظ في معدلات التحاق النساء بالتعليم الجامعي وتخرجهن، إلا أنهن ما زلن يواجهن عوائق في المشاركة والتقدم والاعتراف في مجالات العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات (STEM).



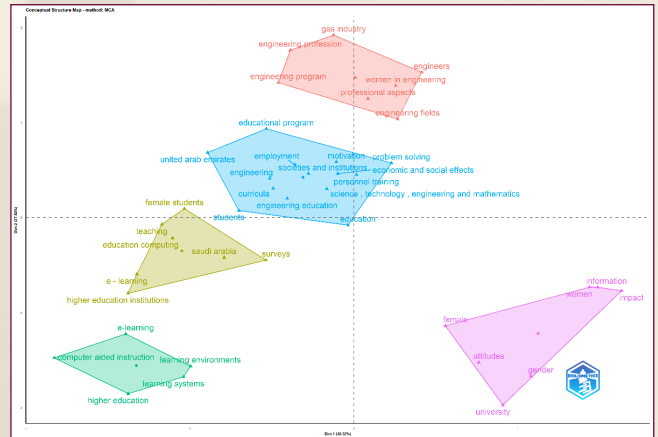


ومؤسسية وهيكلية. ويُعد تبني منهج النظام الشامل أمرًا ضروريًا لتحديد الشروط التي يُمكن في ظلها تحقيق تقدم فعّال نحو المساواة.

ليس من المصادفة أن دول الشمال الأوروبي – مثل آيسلندا وفنلندا والنرويج – تصدر العالم في مؤشرات المساواة الجندرية، إذ تعكس هذه المكانة جهودًا شاملة ومستمرة تستند إلى سياسات مُنصفة في المجالات القانونية والاقتصادية والسياسية والثقافية. ورغم ما حققته دول مجلس التعاون من إنجازات في الوصول والإنصاف من خلال زيادة مشاركة النساء في سوق العمل والإصلاحات القانونية، إلا أن الأنماط الثقافية الراسخة لا تزال تُشكّل تحديًا. ويمكن تعزيز التقدم عبر أطر قانونية متكاملة، وبرامج مستهدفة مثل نظام الحصص الجندرية، ومبادرات تضمن انتقال النساء من التعليم في مجالات STEM إلى سوق العمل. وينبغي أن تشمل الإصلاحات الحكومية سياسات الأجر المتساوي، والتوازن بين العمل والحياة، وحملات التوعية، وتمويل مبادرات STEM المخصّصة للنساء. أما على المستوى المؤسسي، فيُوصى بمراجعة ممارسات التوظيف والترقية، وتعزيز الإرشاد الأكاديمي والشبكات المهنية.



**الشكل (2):** الاتجاهات الموضوعية الزمنية في بحوث النوع الاجتماعي والتعليم الهندسي بدول مجلس التعاون الخليجي.



**الشكل (3):** تحليل العوامل البنئية المفاهيمية في دراسات النوع الاجتماعي والتعليم الهندسي بدول مجلس التعاون الخليجي.

استشهداً أن غالبية الأبحاث تتسم بنبرة حيادية وتشخيصية، إذ تُوثق الفجوات دون التعمق في أسبابها الهيكلية. كما أن معظم هذه الأعمال المؤثرة من إعداد فرق يغلب عليها الذكور، حيث يُنظر إلى النوع كمتغير ضمن دراسات تربوية أوسع، في حين أن الدراسات المختلطة أو التي تقودها باحثات تُركّز بشكل أوضح على دوافع النساء وتجاربهن ومشاركتهن في التعليم الهندسي. وترتبط معدلات الاستشهاد العالية بموضوعات حديثة مثل التعلّم عبر الأجهزة المحمولة ودوافع الطلبة لاختيار الهندسة، مما يعكس تأثير التحوّلات التعليمية العالمية والإقليمية على قابلية البحث للانتشار.

تُبرز النتائج أهمية النظر إلى قضايا النوع الاجتماعي لا باعتبارها متغيراً ديموغرافياً فحسب، بل كقضية نظامية متعددة المستويات تتأثر بعوامل ثقافية



## الخلاصة

تكشف الدراسة عن تقدّم ملحوظ وفجوات مستمرة في تحقيق المساواة الجندرية في بحوث التعليم الهندسي بدول مجلس التعاون الخليجي. ورغم توسع مشاركة النساء في التعليم العالي، إلا أن حضورهن في النشر العلمي والقيادة الأكاديمية لا يزال محدودًا. ويظهر الحقل البحثي حجمًا متواضعًا وهيمنة ذكورية، مع تموضع قضايا النوع على الأطراف أكثر من كونها في المركز. إن معالجة هذه الفجوات ستُسهم في تعزيز دور الجامعات - مثل جامعة قطر - في تحقيق أهداف التنمية الوطنية وتمكين المرأة، وبناء مجتمعات متوازنة قائمة على المعرفة والابتكار.

وتقديم ترتيبات عمل مرنة، ودعم مشاركة القيادات الأكاديمية في تعزيز المساواة. تُعد التدخلات المجتمعية ضرورية لتفكيك الصور النمطية حول أدوار الجنسين وتشجيع مشاركة النساء في مجالات STEM. ويُسهم التعرّض المبكر للنماذج النسائية الملهمة وتبني أساليب تعليم تفاعلية في تعزيز الثقة والمشاركة، إلى جانب الحاجة إلى تحوّل ثقافي شامل يشمل إشراك الرجال كحلفاء في دعم المساواة الجندرية. فالمساواة ليست قضية تخص النساء فقط، بل مسؤولية مشتركة تتطلب مراجعة طرق التعليم والقيادة وممارسات العمل لبناء مجتمع مهني أكثر تنوعًا وشمولًا.

